

الجهود العربية لإدماج قضايا النساء ذوات الإعاقة

ضمن برامج المنظمات النسائية

اعداد: أ. جهدة ابو خليل

من الضروري قبل الغوص في هذا الموضوع القاء نظرة سريعة على واقع تعامل الجهات المعنية بالمرأة مع قضية النساء ذوات الإعاقة في العالم العربي.

ما زالت الفتيات والنساء ذوات الإعاقة تجدن أنفسهن على هامش طرقات الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان، ولا سيما في بلداننا العربية. وتتص التقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية على أن تقارير الهيئات الوطنية يجب أن تتضمن وبشكل تلقائي معلومات حول وضع النساء ذوات الإعاقة بالمقارنة مع كل حق من حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تصف الواقع الحالي والوضع القانوني، وتبني إجراءات لتحسين هذه الأوضاع، وتذليل الصعوبات وإزالة العراقيل التي تعترض ذلك، وخصوصاً في المناطق الريفية. ويجب لهذه الممارسات أن تتوسع لتشمل كافة المؤسسات المنغمسة في أعمال المناصرة المتعلقة بحقوق الإنسان على المستويات الدولية والعربية والوطنية، بما فيه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم والنساء بشكل عام والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص.

الموقف من الإعاقة

يُعدّ الموقف من الإعاقة ملتبسا في أذهان ومشاعر المجتمع بشكل عام. الملاحظ مع الأسف الشديد، ولكن بواقعية صريحة ولو مخزية، تميز النساء غير ذوات الإعاقة أحياناً بنظرة تتسم بالتعالي والفوقية المرتكزة على المشاعر السلبية وعدم الاطمئنان إلى النساء ذوات الإعاقة والشك في قدراتهن ويعود ذلك الى النظرة السلبية للمجتمع حول الاعاقة بشكل عام. ولعل الكثيرات من غير ذوات الإعاقة يعتبرن أخواتهن من ذوات الإعاقة من الفئات الضعيفة غير القادرة على الانتاج وحنماً غير متساويين معهم من حيث المشاركة في القرار والمسؤولية. معنى هذا امتناع غير ذوات الإعاقة عن التخالط مع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة وعدم الاستماع إلى مشكلاتهن والبحث في قضاياهن وتبنيها. عليه، تعتبر هذه النظرة ضارة إنسانياً وفكرياً واجتماعياً وأخلاقياً وأديبياً.

في المقابل، يزرع قسم لا يستهان به من النساء غير ذوات الإعاقة إلى إظهار الاهتمام المبالغ فيه تجاه أخواتهن من النساء ذوات الإعاقة، وذلك إما بدافع التضامن والمساندة ، وإما بتأثير التعاطف الانساني الطبيعي. تجد هذه النظرة ترجمة لها في فرط الحماية والمساعدة الدائمة المغالى فيها والتي يتم تقديمها بتأثير التعاطف المتناهي وغير الواعي.

الثابت عند الناشطين في حركة الإعاقة، وربما عند الباحثين الاجتماعيين بمجملهم أيضاً، أن الالتباس في الموقف من الإعاقة يكمن أساساً في العوامل المتحكمة مباشرة أو خفية بتفكيرنا ومواقفنا وسلوكياتنا، وهو المرتدي حلة من التقاليد والطقوس الاجتماعية والأفكار المتوارثة على اختلافها من جيل إلى جيل.

لذلك ليس مستغربا أن نجد الناشطات في الحركة النسائية العربية يتفاعلن مع الإعاقة وذويها بإحدى الطريقتين المشار إليهما سابقا. فنحن بنات عصرنا ومجتمعنا. ولكن من الضروري أن نكون رائدات وطلّيعيات في تفكيرنا حتى نستطيع تطوير جهود الحركة، وطرح مفاهيم تقدمية تحاول تحريرنا من قيود بالية مفروضة، حولها التحجر في التفكير أصفادا ثقيلة وجامدة يتعذر على النساء كسرها وخلعها، بل تجدهن مع الأسف الشديد يتمسكن بها، ويشجعن أبناءهن على الاستسلام لها.

وفي هذا الواقع المحزن يظهر الموقف من الإعاقة على حقيقته. فهو أمر يتسم بالغموض والالتباس، حتى ولو كان واقعا مفهوما على الرغم من معارضتنا له وسعي جهات عديدة إلى تعديله واستبداله لشدة الاعتراض على بعض من أسسه ومقوماته.

من هنا نستطيع الانتقال إلى استعراض حقيقة العلاقة القائمة بين الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في البلدان العربية والمنظمات النسائية في الدول المختلفة، والكشف عن حقيقة الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات لدمج هذه الفئة من الإناث وقضاياها المعقدة بفعل مواقف المجتمع، وهمومها الكبيرة وتطلعاتها الطبيعية، وذلك في صلب أنشطة هذه المنظمات وأسس تفكيرها المبدئي وتوجهها العام.

الواقع القانوني للمرأة ذات الإعاقة

نظريا، وعلى الرغم من الاعتراض على عدد من موادها وبنودها ووصف البعض لها بالتحجر والتخلف، يجوز اعتبار القوانين المعتمدة في الأكثرية الساحقة من الدول العربية منصفة نسبيا للمرأة العربية، وهي في بعض جوانبها تقدمية وتحريرية أكثر بكثير من التقاليد

والأعراف الاجتماعية المتوارثة. كذلك لا يبدو أن الحكومات العربية المختلفة قد سارعت إلى تعديل بعض قوانينها الجائرة، وإن صار إلى تعديل البعض أو إصدار قوانين جديدة خاصة تحاول زيادة مستوى الإنصاف للمرأة العربية.

في الوقت نفسه، لم تتردد معظم الدول في الموافقة على معاهدة أو اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ثم اتفاقية حقوق الطفل، كما وقعت الغالبية العظمى من الدول بما فيها الدول العربية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، علماً أن من غير المرجح مصادقة العديد من الأقطار العضو في جامعة الدول العربية على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بينما صادق معظم الدول العضو في الجامعة العربية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تتضمن مادة خاصة بالنساء ذوات الإعاقة، وهي المادة 6.

ورغم كل هذه النصوص لم تزل المرأة العربية ذات الإعاقة تعاني إجحافاً وظلماً أشد بكثير مما تتعرض له أختها غير ذات الإعاقة. فلا ترد إشارة إلى هذه الفئة من الفتيات والنساء صريحة أو غير مباشرة في الدساتير والقوانين العربية المختلفة. وأمام تجاهل الحركة النسائية العربية لشريحة النساء ذوات الإعاقة، تزداد خطورة عدم تطرق القوانين والتشريعات إليهن والتأثير السلبي والضرار لهذا الواقع في حياتهن اليومية بكل تفاصيلها وجوانبها. فكل ما يتم تناول المرأة ذات الإعاقة في التشريعات العربية بطريقة صريحة ومتخصصة، وإن ناقصة على الصعيد القانوني، هو ما يرد في محور المرأة من وثيقة العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة 2004-2013. وأهم ما في هذا النص التوجيهي مقترحات عملية تتناول جوانب عملية وتفاصيل يومية في حياة النساء ذوات الإعاقة. وهذا ما يتبين من مراجعة مضمون المحور الخاص بالمرأة ذات الإعاقة، الذي يتضمن النص التالي:

توعية الرأي العام بوضع المرأة المعوقة واحتياجاتها، والعمل على تصحيح الاتجاهات السلبية حول قدراتها وإبراز ما تتمتع به من إمكانيات تجعلها مساوية للآخرين. ولتحقيق ذلك يسعى العقد إلى:

1. تفعيل دور المرأة المعوقة المؤهلة للتمثيل والمساهمة في الهيئات والمؤسسات والاتحادات النسائية.

2. تثقيف وتوعية المرأة المعوقة لتمكينها من التعرف على حقوقها التشريعية والمجتمعية والمدنية.

3. توعية الأسرة والمجتمع باحتياجات المرأة المعوقة.

4. ضمان المساواة في تقديم الخدمات والرعاية للمرأة المعوقة.

5. تدريب المرأة المعوقة وتأهيلها مهنيًا ، بما يتفق وإمكاناتها وقدراتها وميولها وتوفير فرص العمل المناسب لها.

6. توفير الرعاية الصحية الشاملة للمرأة المعوقة خلال الحمل وبعد الولادة.

ثم أتت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي فتحت منظمة الأمم المتحدة باب التوقيع والمصادقة عليها أمام الدول العضو اعتباراً من 30 آذار/مارس 2007، لتؤكد على ضرورة القيام بتدابير وإجراءات تساعد في تمكين النساء ذوات الإعاقة ودمجهن في المجتمع، والسعي إلى مشاركتهن في الحياة الثقافية والعامة والسياسية، وتمتعهن بالحقوق كافة التي يتمتع بها الرجال ذوو الإعاقة من جهة، والمواطنون من غير ذوي الإعاقة من جهة ثانية. إلا أن إدراك هذا البعد يتطلب بحث العديد من الفقرات في غير مادة من الاتفاقية، التي

يتركز القسم الأكبر من اهتمامها بالمرأة ذات الإعاقة في مادتها السادسة التي تنص على ما يلي:

"1. تقر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

"2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة ذات الإعاقة، بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الاتفاقية والتمتع بها".

يتبين من هذا النص التركيز على الاهتمام بضمان الحقوق الأساسية الطبيعية والمكتسبة المعتبرة من حقوق الإنسان. في الوقت نفسه، تبدو طبيعة النص في المادة السادسة فنية تطبيقية وتفصيلية تعنى بشؤون الحياة اليومية على الأغلب، وإن كان من الجائز فهم اهتمامها أيضا وبشكل كبير بالأبعاد والمضامين القانونية والتشريعية، وبخاصة عند ربط المادة بغير فقرة من مواد عدة في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يجوز اعتبار بنود محور المرأة المعوقة في العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة جزءا من التدابير والإجراءات التي تتعهد الدول الأطراف باتخاذها في البند الأول من المادة السادسة الوارد نصها أعلاه. لذا من الضروري تفعيل العمل التشريعي لمصلحة ضمان حقوق النساء ذوات الإعاقة بالاستناد إلى ما يتضمنه العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واقع العلاقة بين الحركة النسائية العربية وذوات الإعاقة العربيات

المؤسف حقا ألا تقوم علاقة تفاعل وتنسيق، هذا إذا لم تعمل الحركة النسائية على رفع طبيعة الصلات بينها وبين الفتيات والنساء ذوات الإعاقة إلى مستوى الارتباط الوثيق بها، وذلك من خلال تبني الحركة النسائية لشريحة واسعة ومتنوعة من الفتيات والنساء المستضعفات والمهمشات والمعزولات. يرجع ذلك إلى عدم اهتمام الحركة النسائية جديا بحقيقة أن المجتمع بتقاليده واحكامه هو أكثر ما يجعل الإعاقة حاجزا امام مشاركة اصحابها في مختلف نواحي الحياة.

وما يدعو الى الأسف اكثر كون قضية النساء ذوات الإعاقة هي خارج نطاق عمل المنظمات النسائية واهتماماتها، وقد فشلت، إلى حد ما، في طرح قضايا النساء ذوات الإعاقة وتحمل مسؤولياتها في هذا المجال.

لذلك يجب على المنظمات والمجالس النسائية الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية والدولية أن تضم إلى صفوفها النساء ذوات الإعاقة وأن تطرح القضايا ذات التأثير على أوضاعهن وأن تطبق خطط عمل في هذا الصدد.

بناءً على ادراك هذا الواقع المؤلم تجد المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ان الدور الأول في هذا المجال يلقى على عاتق حركة الاعاقة، التي يجدر بها ان تعمل على توعية النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن كنساء بالدرجة الأولى، وضرورة انخراطهن في الحركات النسائية بالدرجة الثانية. من هنا اتى عمل المنظمة على تمكين النساء ذوات الإعاقة، وحثهن على طرح قضاياهن والمطالبة بحقوقهن والدفاع عنها.

هذا ما دفعنا كمنظمة عربية للأشخاص ذوي الإعاقة الى اطلاق الملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة في العام 2005 والذي يضم في عضويته العديد من النساء ذوات الإعاقة من الدول العربية بهدف:

1. توعية المجتمع بقضايا المرأة ذات الإعاقة وحقوقها.
2. تمكين وتوعية المرأة ذات الإعاقة بحقوقها وبدورها في بناء المجتمع.
3. تكريس حق المرأة ذات الإعاقة في الزواج وتكوين الأسرة.
4. توفير فرص التعليم و التدريب المهني والتأهيل للمرأة ذات الإعاقة وضمان وصولها اليه.
5. ايجاد فرص عمل حقيقية تمكن المرأة العربية ذات الإعاقة من اداء دورها في خدمة التنمية بشكل عام.
6. دعم المرأة ذات الإعاقة وتفعيل دورها في كافة القرارات والقضايا التي تخصها.
7. تكريس دور المرأة ذات الإعاقة في المشاركة في الحياة العامة(السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية) وتنشيط دورها ضمن مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات النسائية.

وانصب العمل من خلال الملتقى على تنظيم ورش عمل تثقيفية وتوعوية. ومن ثم عقد المؤتمر الأول للملتقى تحت عنوان وضع انفسنا في الواجهة، بالشراكة مع ادارة المرأة في جامعة الدول العربية وبرعاية معالي الأمين العام للجامعة في حينه السيد عمرو موسى وبمشاركة حشد من النساء العربيات ذوات الإعاقة، اضافة الى مشاركة دولية لنساء رائدات من ذوات الإعاقة.

وقد صدر بختامه بعض التوصيات منها:

ضرورة ان تتحرك النساء ذوات الإعاقة كل في بلدانهن للتواصل مع الحركات النسائية لادراجهن ضمن هذه الحركات.

تبني وحدة المرأة في جامعة الدول العربية اشراك النساء ذوات الإعاقة في انشطتها. مخاطبة منظمة المرأة العربية لادراج قضية النساء ذوات الإعاقة في هيئة المنظمة. وعقب انتهاء اعمال المؤتمر عقد لقاء بيننا وبين المديرية العامة لمنظمة المرأة العربية نوقش خلاله الية التنسيق والتواصل. وهنا اود الاشارة الى ابداء تجاوب تام في هذا الصدد، لكن رغم تواصلنا لاحقا لم يتم اي فعل ملموس يذكر.

اما اهم ما ميز اعمال المؤتمر الثاني للملتقى في العام 2013 فهو مشاركة فعالة من جانب منظمة المرأة العربية بشخص مديرتها العامة وكذلك رئيسة ادارة المرأة في جامعة الدول العربية والعديد من القياديات من النساء ذوات الإعاقة على المستوى العربي والدولي. وقد جرى خلال المؤتمر انتخاب الهيئة التنفيذية للملتقى، والتي دأبت خلال العام الماضي على اعداد الخطة العامة للملتقى للاعوام 2014 – 2017.

بعد ذلك تركز العمل على التواصل مع الجهات المعنية بالمرأة من اجل تنسيق العمل المشترك. فعقدت لقاءات مع الجهات المختصة من اجل مناقشة خطة الملتقى مثل: وحدة المرأة في منظمة العمل العربية ادارة المرأة في جامعة الدول العربية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) تجدر الاشارة الى ان المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة هي عضواً (منذ يوليو 2014) في المجموعة الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني التابعة للمكتب الاقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجموعة هي منتدى للتشاور والحوار المنتظم بين الهيئة وبين منظمات المجتمع المدني. كما توفر منبراً للإستفادة من خبرات المنظمات الأعضاء فيما يتعلق بأولويات النساء والاستراتيجيات والسياسات وقضايا حشد الدعم في المنطقة.)

تميزت هذه اللقاءات بابداء هذه الجهات تجاوبها، واعربت عن اهتمامها بالعمل على تحقيق جوانب مختلفة من بنود الخطة موضوع النقاش. حتى ان بعضها تواصل معنا خلال العام الماضي كي نزوده بانشطة العام 2014، لكن المؤسف، اننا وبعد ان تجاوبنا معهم ورغم اتصالاتنا المتكرره لهم لم نلقى اي رد حتى الآن.

ولا بد هنا من التنويه بهذه الندوة القومية والتي كانت ثمرة اللقاء مع منظمة العمل العربية، حيث تبنت احد الأنشطة المدرجة في خطة الملتقى.

وحتى نكون منصفين، يمكن تسجيل مقدار من التقدم البسيط في بعض الدول كالامارات العربية المتحدة والتي تتعاون بشكل ايجابي جدا مع طروحات لجنة تمكين المرأة ذات الإعاقة هناك ومنسقتها هي عضو الهيئة التنفيذية للملتقى.

كما قد يغيب عنا بعض المبادرات الفردية في بعض الدول التي لا تتحدث التقارير الإخبارية عنها، ولا يزودنا اصحابها بأخبارها.

بالإنتقال الى التقارير الوطنية للدول الاعضاء حول اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، يمكن الحديث عن اشارات خجولة للغاية في بعضها.من ذلك ان احدها يتحدث عن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة دون ذكر النساء منهم،وهذا يدل على غياب فاضح لمسألة النساء ذوات الإعاقة كقضية اجتماعية وحقوقية أساسية يجدر بالمنظمات المعنية بالمرأة الاهتمام بها وتسليط الضوء عليها.

خلاصة وتوصيات

يتضح مما سبق ان ادماج النساء ذوات الإعاقة في برامج المنظمات النسائية هو من الأمور غير المطروقة بشكل جدي حتى الساعة، هذا اذا لم يكن غائباً بصورة كاملة عن فكر الحركة النسائية والمنظمات المعنية بالمرأة في العالم العربي. وقيام علاقة تفاعلية سليمة بين الطرفين يتطلب منهما وقتاً وجهداً كبيرين اضافيين. والواضح ان حركة الإعاقة بذلت ولم تنزل المحاولات من اجل ربط قضية النساء ذوات الإعاقة بأجندة الحركة النسائية العربية على الصعيدين الوطني والقومي، وهي مستمرة في هذه المساعي على أمل ان يترجم التجاوب الى افعال ملموسة.

بناء عليه نقترح العمل في المرحلة القادمة على التالي:

1. عقد ندوة قومية حول ادراج قضايا النساء ذوات الاعاقة في خطاب الحركات النسائية.
2. ضرورة تضمين جميع الاستراتيجيات الخاصة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خطأً هادفة خاصة بالفتيات والنساء ذوات الاعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة.
3. مطالبة كل من إدارة المرأة في جامعة الدول العربية ووحدة المرأة في الإسكوا، منظمة المرأة العربية، الهيئات الوطنية للمرأة في الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة، بتناول قضايا الفتيات والنساء ذوات الاعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة كجزء أساسي ضمن خططهم وبرامجهم.

4. تشجيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على وضع استراتيجيات للنهوض بوضع الفتيات والنساء ذوات الاعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة، بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لكافة النساء.

5. التمسك بمضمون اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تقر ضمان الحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة مع ضرورة توفير الفرصة للاستمتاع بها على قدم المساواة مع الآخرين. ومن المهم تأمين عدم انتهاك هذه الحقوق في حالة النساء ذوات الإعاقة وتمكينهن من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والعامة.